



18 سبتمبر 2018

D. 24.67.1181/DEPP

إلى

السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين
ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين
ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: احترام آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.
المرجع: - رسالتي رقم 2178 بتاريخ 17 غشت 2017 المتعلقة بالبوابة الإلكترونية لمعالجة شكايات مموني المؤسسات والمقاولات العمومية.
- رسالتي رقم 2-1605 بتاريخ 28 ماي 2014 المتعلقة بتحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، لقد أكد جلالة الملك نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 2018، على أنه "يتعين على الإدارات العمومية، وخاصة الجماعات الترابية، أن تقوم بأداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، ذلك أن أي تأخير قد يؤدي إلى إفلاسها، مع ما يتبع ذلك من فقدان العديد من مناصب الشغل. فكيف نريد أن نعطي المثال، إذا كانت إدارات ومؤسسات الدولة لا تحترم التزاماتها في هذا الشأن".

وعلى صعيد آخر، حث منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 على ضرورة العمل على ضمان استرداد المقاولات وخاصة المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا لمستحقاتها المالية في آجال معقولة.

هكذا، وباعتبار المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا حيويا في دينامية الاقتصاد الوطني، لا سيما فيما يخص الاستثمار والطلبات العمومية، فإنه ينبغي عليها أن تكون قدوة وأن تمثل نموذجا في مجال احترام آجال أداء مستحقات المقاولات وعلى الخصوص المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا.

لكن، وكما تعلمون، فإن التتبع الذي تقوم به المصالح المختصة لهذه الوزارة أبان عن عدم احترام بعض هذه المؤسسات والمقاولات العمومية لآجال الأداء، وذلك رغم توفرها في بعض الأحيان على الموارد المالية.

لذا، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية اتخاذ كافة التدابير الضرورية لأجل تقليص آجال الأداء بإصدار الأمر بدفع وأداء المستحقات المتعلقة بالطلبات العمومية وعدم تجاوز الآجال المتعاقد بشأنها.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف تضافر جهود جميع الأطراف المعنية من وزارات وصية وهيئات الحكامة ومصالح المراقبة ومسؤولي المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي هذا السياق، فإن مسيري المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوون إلى العمل على:

- إعادة النظر في المساطر المعتمدة بهذا الصدد من أجل تبسيطها وتحديد المسؤوليات؛
- وضع نظام معلوماتي وآليات مناسبة لتتبع وقياس التقدم المنجز في هذا المجال؛
- إصدار ونشر بيانات دورية تتعلق بتطور حجم مستحقات المقاولات وآجال أدائها والإجراءات التي تم أو من المزمع اتخاذها من أجل معالجة إشكالية تفاقم تلك المستحقات والآجال المتعلقة بأدائها؛
- السهر على معالجة الشكايات الواردة من الممومنين بشأن مستحقاتهم، خاصة من خلال التفاعل الإيجابي مع البوابة الإلكترونية لمعالجة شكايات مموني المؤسسات والمقاولات العمومية التي سيتم الشروع في استعمالها ابتداء من شتنبر 2018.

